

الدكتور مكرم صادر

كثيرة هي المعطيات والمؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تُظهر حجم التراجع القائم في القطاع المالي وفي الاقتصاد اللبناني. ويعود معظم التراجع القائم الى قصور السياسات العامة بل والى غيابها المُفجّع في وقتٍ تبدو البلاد بأمرٍ الحاجة الى مضاعفتها إزاء اشتداد وتداخل الأزمات الثلاث، وأولها إعلان الحكومة إفلاس البلد وتوقّفه عن احترام التزاماته الخارجية بل والداخلية، وثانيها جائحة كورونا وما ترتّب عليها من تراجع في النشاط الاقتصادي، وثالث الأزمات يتمثل بالتردي المستمر في الأوضاع النقدية وبخاصة في أسعار صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية وما يرتبط بها من تعدّد لأسعار الصرف ولأزمة الثقة بكامل القطاع المالي، وكذلك لتصاعد العجز في ميزان المدفوعات الخارجية بالرغم من تقلص استيراد البضائع والخدمات المرتبطة بها من أكلاف الشحن والتأمين؛ ما يعني تسارع خروج الأموال وتباطؤ دخولها كما سنبينه في هذه المقالة.

ثمّ نتوقف ولو خارج سياق هذه المقالة عند ما نُشير حول احتجاج الودائع السورية في لبنان إذ لا يجوز أن يمرّ هذا الموضوع مرور الكرام لما يتضمّنه، من جهة أولى، من تضخيم للأرقام ولما يترتّب عليه، من جهة ثانية، من أدية لمصارفنا كونه يعني ضمناً فيما يعني أن المصارف اللبنانية لم تلتزم بمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، علماً أن المصارف اللبنانية مشهود لها بتطبيقها لكل ما صدر من عقوبات أميركية وأوروبية وحتى أممية في حقّ سوريا. أولاً، على صعيد التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية، نتوقّف عند ثلاث متغيّرات ماكرو اقتصادية، هي تحديداً النمو والتضخم، وضع المالية العامة وأخيراً التطورات النقدية بما فيها المدفوعات الخارجية.

بالنسبة الى النشاط الاقتصادي، تجمع التقارير المتوافرة من صندوق النقد والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية على أن الناتج المحلي الإجمالي للبنان بالأسعار الحقيقية من المرجح أن يسجّل عام 2020 تراجعاً بحدود 25% في المتوسط. توازياً، فإن ارتفاع الأسعار المتوقع وبخاصة أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتصدير، تُضخّم الناتج الإجمالي وقد قدرته مؤسسة التمويل الدولية IIF بحدود 32 مليار دولار مقابل 52 ملياراً في العام 2019، أي ضعف تقدير صندوق النقد (18,7 مليار دولار). ذلك أن الأخير اعتمد سعر صرف يفوق 5000 ل.ل. للدولار. علماً أن ما يفوق 60% من مكوثات الاستهلاك باتت مدعومة ناهيك عن ازدياد نسبة الاكتفاء الذاتي ولو ببطء، وأيضاً لكون الأُسْر ما زالت، من جهة، تتلقّى تحويلاتٍ ولو بقيمة أقلّ من الخارج ولكونها تلجأ، من جهة أخرى، الى تسهيل جزء من مدّخراتها الدولارية النقدية أو لدى المصارف بأسعار صرف أعلى بما يزيد عن ضعفين ونصف مقارنةً مع سعر صرف 1507,5. ولكن يبقى تراجع الناتج المحلي الإجمالي كبيراً جداً وبنسبة تقارب الـ 40%، ما يعني تراجعاً مخيفاً لمداديل الناس وتراجعاً يزيد تفاوت المداديل لغير مصلحة الشرائح الاجتماعية الأكثر انكشافاً، وما يجعل معدّلات الفقر والفقر المدقع ترتفع بتسارعٍ غير مسبوق في تاريخنا الحديث.

بالنسبة للمالية العامة يكمن التطور الأبرز في تراجع خدمة الدين من 4501 الى 2098 مليار ل.ل. أي بنسبة 53,4% لفترة تموز 2019/تموز 2020. وتراجعت بموازاة ذلك أعباء خدمة الدين للفترة المذكورة كنسبة من المدفوعات الإجمالية من 31,2% إلى 16,1% وكنسبة من المقبوضات الإجمالية من 43% إلى 23%، ما سمح للعجز العام بالتراجع من 4449 في آب 2019 إلى 3821 مليار ل.ل. في آب 2020. ونتج عن هذين التطورين المعاكسين للمقبوضات والمدفوعات زيادة المديونية العامة بما مقداره 8 مليارات دولار أو 9,2% لفترة آب 2019 - آب 2020 حيث ارتفعت من 86,3 إلى 94,3 مليار دولار. وقيمت بنية الدين العام بالليرة والعملات الأجنبية بلا تعيّر يُذكر: 63% تقريباً للدين بالليرة و37% للعملات الأجنبية. ونسجّل خلال الفترة المذكورة تراجعاً بنسبة 5,6% لحصة المقيمين من الدين الإجمالي وارتفاعاً بالنسبة ذاتها لحصة حاملي الدين من غير المقيمين بمن فيهم اللبنانيين غير المقيمين.

أما الأوضاع النقدية فقد سجّلت تغييراً ملحوظاً على ثلاثة أصعدة: حجم الكتلة النقدية والمدفوعات الخارجية ومعدّلات التضخم. فالكتلة النقدية بمعناها الواسع (M3) تراجعت بنسبة تقارب الـ 6% لفترة أيلول 2019 - أيلول 2020 بالرغم من ازدياد النقد في التداول، وهو أحد مكوثات الكتلة النقدية، من 5,6 تريليون ل.ل. إلى 22,1 تريليوناً، أي بمقدار أربعة أضعاف ما كان عليه في بداية الفترة، ما زاد حصة النقد في التداول من 3% إلى 11% من إجمالي الكتلة النقدية. ولكنه يبقى أصغر مكوثات هذه الكتلة. ولا نخال أن لازدياده انعكاساً فاعلاً على مستوى الأسعار بل ربما على سعر صرف الدولار في السوق السوداء لأغراض الأذخار المنزلي والمضاربة، أي مع أثر محدود على أسعار السلع والخدمات. فالظواهر الأكثر ضجة ليست بالضرورة الأكثر تأثيراً. وفي اعتقادنا، يعود ارتفاع الأسعار بشكل أساسي إلى عاملين اثنين: يكمن الأول في تعدّد أسعار الصرف ما يُدخّل عشوائية في التسعير في أسواق السلع والخدمات لانعدام الرؤية حتى في المدى القصير ناهيك عن جشع مستحكم في الأسواق لقصور بل لغياب الضوابط التي من المفترض أن تتدخّل لتنظيمها أجهزة الدولة المعنية. ويعود العامل الثاني في ارتفاع الأسعار إلى تراجع التدفقات الجارية والمالية من الخارج بل إلى استمرار خروج الرساميل لانعدام الثقة بالبلد، وخصوصاً بالمنظومة الحاكمة في الدولة وفي معظم القطاع الخاص، وبإدارتها الشأن العام في ظلّ تخنّب معظم السلطة السياسية وتمسكها غير القابل

للتغيير بالمحاصصة دون أية رقابة أو مساءلة. ومن الغرابة بمكان أن يسجل الميزان التجاري للبنان مع العالم تراجعاً قدره 6,7 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2020 مقارنةً مع ما يوازيها من العام 2019، أي تراجع بنسبة 59%، وأن يُظهر في المقابل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 9,6 مليار دولار. هذا التحسن في الميزان التجاري للسلع واستمرار التدهور في إجمالي المدفوعات الخارجية يجدان تفسيرهما في تراجع التدفقات المالية من الخارج كما أسلفنا، بالإضافة إلى استمرار خروج الرساميل. ونقدّر استناداً إلى المعطيات المتوافرة والموثوقة أن عجز ميزان السلع للأشهر الثمانية الأولى والبالغ 4662 مليون دولار ساهم بنسبة 49% في توليد عجز ميزان المدفوعات الذي سجّل عجزاً قدره 9608 مليون دولار للفترة ذاتها. وساهم تراجع عائدات السياحة وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي المحفظة وتراجع دخول الرساميل القصيرة الأجل، خصوصاً على شكل ودائع لدى القطاع المصرفي بمبلغ نقدّه بـ 2,4 مليار دولار أي 25%. وشكّل أخيراً خروج الرساميل بمقدار 2,6 مليار دولار نسبة 26% من عجز ميزان المدفوعات.

أخيراً في ما يخصّ أموال السوريين في لبنان، ويانتظار أن تُجري السلطات النقدية أو الرقابية مسحاً موضوعياً بعيداً عن المزايدات من هذه الجهة أو تلك، تشير المعلومات الأولية التي استطعنا الحصول عليها إلى ودائع تراوح بين 5 إلى 6 مليارات دولار. وهي بعيدة كل البعد عن الأرقام التي قدرتها بعض الأوساط بما بين 20 و 40 مليار دولار! بمن فيهم الصديق رئيس منتدى الاقتصاديين العرب كما أوردته "البناء". ففتح الاعتمادات وتمويل التجارة الخارجية من المصارف اللبنانية لا يعني تراكمها في الودائع. وهو على صواب إذ قال بأن أموال النظام، وهي معظم أموال السوريين!، لم تأت إلى لبنان لاعتبار نظامه المصرفي مخترقاً والحقيقة متشدداً في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وفي اعتقادنا المتواضع أنه يفوت من يدلون برأيهم في هذا المجال أن معظم أموال السوريين ذهبت إلى دول الجوار الأخرى أيضاً، كالأردن وتركيا، وبعضها إلى أسواق الإمارات وبعضها إلى دول أوروبا الشرقية وإلى ألمانيا وانكلترا وإسبانيا وبعضها الأخير إلى أسواق الشرق الأقصى. ونشير على صعيد مكمل للصورة الى أن أحداً لا يتكلم عن قروض المصارف اللبنانية للزبائن السوريين حيث تبخّرت بفعل الأحداث في سوريا أو لتعثر هؤلاء العملاء تعتراً فعلياً أم احتيالياً وبانت هذه القروض مشكوكاً بتحصيلها أو حتى هالكة.

أما مقولة رئيس منتدى الاقتصاديين العرب بأن الطبقة السياسية في البلدين تمادت في نهبها وتبديد مواردهما فهو قولٌ صحيح. وأن التهريب بالاتجاهين في فترات الحرب اللبنانية والحرب السورية أفاد في كلّ فترة واحداً من هذين البلدين، فهو قول أيضاً صحيح. فالموضوع بكليته مطلوب مقارنته بموضوعية وليس بشوفينية ظاهرة أو مبطنّة. ومطلوب مقارنته أيضاً لإيضاح حقيقة المعطيات وليس لتبرير تدمير مقومات وهدر إمكانات بلدٍ عزيز وشقيق كما هي سوريا بالنسبة إلينا.

¶ الامين العام لجمعية مصارف لبنان.